

## تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق نظرة تقييمية

د. لطرش الطاهر\*

### 1. مقدمة

تعمل الدولة على استعمال السياسة الاقتصادية بجميع مكوناتها لتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع عن طريق العمل على زيادة إنتاج الخيرات المادية وغير المادية. غير أن النجاح في تحقيق هذا الهدف يتوقف، إلى حد ما، على طبيعة السياسة المتبعة ومدى ملاءمتها للهيكلة الاقتصادي السائد فضلا عن استجابتها للشروط التقنية الضرورية.

لا تنقص الأمثلة العالمية للاستدلال على أهمية السياسات الاقتصادية ودورها في إحداث الإقلاع الاقتصادي لكثير من الدول. وأفضل مثال على ذلك ما حققته دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت تمثل معجزة في النجاح الاقتصادي، حيث لعبت السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات الكلية دورا بارزا فيه. تبين لنا تجربة هذه الدول، انطلاقا من سياسة توجيه<sup>1</sup> القرض نحو الأنشطة الموجهة للتصدير على سبيل المثال، أن التدخل الواعي للدولة في مراحل معينة للتنمية الاقتصادية وفي مجالات محددة يكون حيويا بالنسبة للاقتصاد. وكما أشار إلى ذلك ستيجلتز (Stiglitz, 2002): "إذا كان الاقتصاد، بصفته فرعا من فروع العلوم، يبدو جافا ومقتصرا على فئة من الناس، فإن الوقائع تبين أن اتباع سياسات اقتصادية مناسبة من شأنه أن يغير حياة الفقراء"

\* أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة ومدير سابق ببنك الجزائر.

<sup>1</sup> لا يعبر مصطلح "التوجيه" هنا عن تدخل مباشر للسلطات العمومية في مجال القرض بل يتعين فهمه في إطار عملية ضبط غير مباشر يعمل على توجيه التمويل في الاتجاه المرغوب.

غير أن نجاعة السياسات الاقتصادية لا يمكن تقييمها فقط على أساس المبادئ التي تقوم عليها أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها بل أيضا وبشكل أساسي على أساس ما تعطيه من نتائج. لا شك أن تضافر وتناسق السياسة الاقتصادية بكل تفرعاتها (السياسة الميزانية، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، سياسة المداخيل، ...) ضمن الأداء الاقتصادي العام يعتبر من بين الشروط التقنية لتحقيق مثل هذه النتائج. ويعني التضافر في هذا المجال توجيه كل مكون من مكونات السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الهدف الذي تمتلك مقدرة أكثر من غيرها على تحقيقه، دون أن تسير السياسات الأخرى في سياق معاكس يفسد هذا المسعى. يتمثل الإطار النظري لمثل هذا التصميم في ما يعرف بقاعدة "تينبرغن"، وهي قاعدة تبين أن النجاح في بلوغ هدف ما من أهداف السياسة الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا باختيار جيد لمصفوفة السياسات والأهداف، على قاعدة توجيه كل سياسة نحو تحقيق هدف واحد. لا يخضع مثل التصميم إلى أي إيديولوجيا بقدر ما يخضع إلى شروط تقنية تشكل متطلبات مسبقة للنجاح.

بنت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة خياراتها في المجال الاقتصادي على مفهوم عام لتنظيم الاقتصاد وأدائه يستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية واقتصادية لعموم الشعب. وإن كان الهدف في حد ذاته نبيلًا، فإن التساؤل يثور حول مضامين السياسات الاقتصادية التي اعتمدت ومدى ملاءمتها لتحقيق هذا الغرض بشكل يتصف بالديمومة. يمكن إعادة صياغة هذا التساؤل بشكل آخر والقول هل كانت هذه السياسات الاقتصادية مهيأة بشكل أفضل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المأمول؟

عندما نطرح مثل هذه التساؤلات حول السياسة الاقتصادية في عموميتها فإن ذلك لا يغير من صوابيتها عند المرور إلى تقييم مكوناتها باعتبارها سياسات فرعية تعمل وفق آليات خاصة. وينطبق هذا الأمر على واحدة من أهم السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية ألا وهي السياسة النقدية. تشكل هذه الأخيرة موضوع مداخلتنا هذه التي أحاول من خلالها تقييم السياسة النقدية المطبقة في الجزائر على مدى مراحل التنمية،

بمعنى مرحلة التنمية في إطار نهج التخطيط المركزي ومرحلة التنمية المعتمدة على منطق اقتصاد السوق.

## 2. السياسة النقدية في مرحلة التخطيط المركزي

قامت سياسة التنمية في الجزائر بعد الاستقلال على بديهية خاصة بالاقتصاد الاشتراكي والتي تعتبر أن التراكم المادي الجماعي لرأس المال سوف يؤدي إلى إطلاق عملية تاريخية لا رجعة فيها في مجال التنمية. إن تجسيد هذه البديهية على أرض الواقع كان يتطلب تركيز وسائل التراكم والإنتاج والتوزيع بيد الدولة (ابن أشنهو، 1982) عن طريق مؤسسات القطاع العام. في المجال المالي، كانت هذه المرحلة هي مرحلة تأسيس النظام النقدي الوطني وبناء نظام بنكي يعكس جوهر فلسفة التنمية الوطنية المعتمدة.

إلى جانب بناء المؤسسات على مستوى نظام الإنتاج والنظام المالي، شهدت هذه المرحلة أيضا صياغة الآليات الأساسية لعمل نظام التمويل الوطني، والتي كان يتعين أن تكون متسقة مع فلسفة النظام الاقتصادي ككل من أجل ضمان انسجام عملية التنمية وذلك عن طريق ضمان التمازج والتناسق بين التدفقات المالية على مستوى النظام البنكي والتدفقات الحقيقية التي تتحدد في إطار الخطة (لطرش، 2013).

بناء عليه، يقوم النظام البنكي بضمان تمويل كل البرامج المسجلة في الخطة دون أن يكون هذا التمويل قيدا مسبقا على تحديد هذه البرامج. وعليه، فإن قرار التمويل يرتبط عضويا بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم ببرمجة المشاريع وتسجيلها في الخطة على أساس اعتبارات تعكس مراجعات في مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية والإدارية (Melbouci, 2008)، وبالتالي كانت هذه القرارات تتخذ بعيدا عن التوازن النقدي بالمفهوم الكلاسيكي.

جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليعزز النزعة المركزية في مجال التمويل قصد تمكين التلاحم بين الخطة ونظام التمويل. كان هذا الإصلاح يهدف في الواقع إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية (Benissad, 1979):

- تعزيز توافق نظام التمويل مع العقيدة العامة للتنظيم الاقتصادي، على اعتبار أن هذا النظام لا يخرج عن كونه مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات.

- أن يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمنا لمبدأ الانسجام بين الحقل الحقيقي للخطة وحقلها المالي، على أساس أن التحكم في التدفقات الحقيقية يجب أن يرافقه تحكم في التدفقات النقدية.

- مع ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار، ضرورة تكريس نظام التمويل وتوظيفه لتحقيق هذه الأهداف ، ولن يتم ذلك إلا بواسطة مركزة قرارات التمويل وتحكم الدولة فيها بشكل يسمح لها بمراقبة التدفقات النقدية. وقد جعل هذا المنطق الذي بني عليه نظام التمويل أن كل قرارات التمويل ترتبط بقرارات الاستثمار والإنتاج التي تبرمج مركزيا وهي تابعة لها، بشكل يجعل قرارات التمويل تتخذ عمليا في مكان آخر غير البنك.

ابتداء من عام 1978، تم التخلي عن تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، التي كانت من بين آليات التمويل التي جاء بها إصلاح 1971، وتعيضها بقروض طويلة الأجل تمنحها الخزينة. واعتبارا من ذلك، بدأنا نشهد حلول هذه الأخيرة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة. وعلى الرغم من أن هذا التحول جاء لغرض التخفيف من الضغوط الموجودة على كاهل البنوك فقد كان من نتائجه الأساسية تضيق الوظيفة التمويلية للبنوك وحصصها في إطار محاسبي. وقد أدخل ذلك نوعا من السلبية على مسار كل النشاط البنكي سواء على مستوى توزيع القرض، مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، أو على مستوى

إضعاف إرادتها في تعبئة الادخار طالما أن معظم موارد التمويل التي تستعملها تأتي من حقل الادخار الميزاني.

وهكذا شهدنا تعاضم دور الخزينة وهيمنتها على نظام التمويل بما في ذلك النظام البنكي. فهي تعتبر المتسبب الأول، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود، كما تتكفل بتوزيع القرض. وتبعاً لذلك، فقد هُمش دور النظام البنكي، وأصبح يتميز بالسلبية سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الاقراضية. كما أن البنك المركزي لم يكن رأساً حقيقية للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود ومراقبة السياسات الاقراضية يتمان دون إرادة حقيقة منه، أي إن مثل هذه الأمور تتم وفق اعتبارات ليست هي ذات الاعتبار التي من المفروض أن يبنى عليها البنك المركزي مثل هذه القرارات.

وأخيراً، نجد أن النظام البنكي كان على مستوى واحد. وهذا يعني أن البنك المركزي والبنوك التجارية يوجدان في مستوى واحد، ولا يملك البنك المركزي عملياً سلطة حقيقة على سلوك هذه البنوك<sup>2</sup>. بالفعل، تقوم هذه الأخيرة بتوزيع القرض بطريقة لا تخضع إلى مفهوم التعاقد الكلاسيكي الذي تتقرر فيه عملية القرض على أساس إرادة الطرفين. كما أن القرض لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، بمعنى ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي. وكان ذلك سبباً في وجود بعض التراخي في دراسة ومتابعة عملية القرض، وكان من نتائج ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك والمؤسسات على حد سواء، وحتى على التوازن المالي الداخلي للبلاد بفعل تراكم الاختلالات المالية للنظام البنكي وقطاع الإنتاج.

<sup>2</sup> لم يتم إصلاح هذا الوضع والمرور إلى نظام بنكي ذو مستويين إلا في عام 1986 (قانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض).

وهكذا نصل إلى تحديد الفكرة المركزية في تفاعل النظام الإنتاجي والنظام المالي. تقوم العملية الاقتصادية على أساس الرقابة على التدفقات الحقيقية التي تكون سابقة لكل التزام مالي، وهو ما يضعنا ضمن ثنائية اقتصادية. يعمل هذا التصميم الثنائي للاقتصاد عمليا على استبعاد كل قرار اقتصادي يقوم على أساس نقدي. كما أن العملة لم تشكل سوى وحدة حساب في القطاع العام تتمثل وظيفتها فقط في التعبير عن برامج الخطة بوحدات نقدية، ولا تؤثر على مختلف الاختيارات في مجال تخصيص الموارد وبالتالي لا تشكل سوى أداة للرقابة على تنفيذ الخطة لغرض حاجيات الرقابة الإدارية التي يمارسها المركز.

في مثل هذا التصميم، تتم الرقابة على التدفقات النقدية بواسطة نظام صارم وصلب للأجور ونظام إداري للأسعار، ونظام إداري لمعدلات الفائدة. حيث أن الأجور هي عبارة عن دالة اجتماعية (وليست اقتصادية يتم تحديدها في سوق العمل) تتحدد في المركز، كما أن نظام الأسعار الإداري لم يكن مصمما للسماح بتعديل الاستخدامات وفق وفرة أو ندرة الموارد المتاحة بل كان مصمما لتوزيع الموارد المتأتية من الادخار الميزاني ودون أن يشكل آلية لخلق المزايا التنافسية والاستفادة منها، كما أن نظام معدلات الفائدة الإدارية صمم على أساس وضع كل المؤسسات العمومية على قدم المساواة في تحمل نفس تكلفة التمويل لاسيما فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الإصدار النقدي ودون أن يكون معدل الفائدة بالتالي عاملا حاسما في توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات وفق إنتاجيتها الحدية. وعليه يمكن القول أن الأجور والأسعار ومعدلات الفائدة كلها عوامل تتحدد بطريقة خارجية بالنسبة لنظام القيمة ولم يكن لها دور يذكر في التأثير على السلوك الاقتصادي، ما يجعلنا نقول أن الأجور والأسعار ومعدلات الفائدة لم تشكل متغيرات سلوكية في المؤسسات العمومية بل كانت وظيفتها الأساسية تتمثل في استعمالها لضرورات الرقابة على التدفقات النقدية.

ترتب عن هذا التصميم ظهور نتيجة أساسية على مستوى أداء النظام النقدي الوطني. حيث لم يكن هناك أي مجال للتداول النقدي الحر (معدلات فائدة إدارية، توزيع إداري للقرض، ...)، وهو ما جعل عملية الضبط تتم أساسا عن طريق الكميات النقدية وليس المؤشرات النقدية. وقد أدى ذلك إلى إيجاد ظروف يكون فيها التفاعل بين القرض وإنشاء النقود مولدا لعملية تراكمية للاختلالات النقدية في الاقتصاد (Latreche, 2007).

من كل ما سبق، نستنتج أن هيمنة الخزينة على نظام التمويل وتهميش دور النظام البنكي من جهة وصلابة الدوال السلوكية للاقتصاد لم يكن يسمح بوجود سياسة نقدية بمعناها الكلاسيكي، طالما أن إنشاء النقود هو عملية ناتجة أساسا عن تصرف الخزينة ودون أن يكون هناك ضابطا لها وفق قواعد اقتصادية. وعليه، فإنه خلال هذه المرحلة، لم يكن هناك في البلد سوى نظام إجرائي لإصدار النقود من طرف البنك المركزي لضمان التنفيذ النقدي للخطة.

### 3. إصلاح النظام النقدي

أدت هذه التناقضات الأساسية والنتائج السلبية التي ترتبت عنها إلى إعادة النظر في تنظيم النظام النقدي الوطني وآليات عمله.

بدأت عملية الإصلاح في 1986 مع صدور القانون 86-12 المؤرخ في 1986/8/19. تضمن هذا الإصلاح إدخال ثلاثة عناصر هامة أساسية على النظام النقدي:

- وضع نظام بنكي على مستويين تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية، حيث استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك كما استعاد بعضا من صلاحياته كبنك مركزي.

- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض. فأصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها (كانت هذه البنوك في المرحلة السابقة تستعمل أساسا الموارد المتأتية من الادخار الميزاني)، وأن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها. كما استعادت حق متابعة استخدام القرض واسترداده. بالمقابل، تقلص دور الخزينة في نظام التمويل وتم التخلي عن مركزه الموارد المالية.

- وضع سياسة جديدة في مجال القرض يتم تنفيذها في إطار المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الحاجيات الإجمالية للاقتصاد إلى الموارد مع زيادة دور النظام البنكي في تليتها بشكل يقترب إلى المعايير الكلاسيكية مقارنة مع المرحلة السابقة.

بعد تكييف هذا الإصلاح في 1988 (قانون 88-06)، بتمكين البنوك من التمتع بالاستقلالية انسجاما مع القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (قانون 88-01) الذي منح الاستقلالية للمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع العام، جاء القانون الأساسي للإصلاح النقدي في الجزائر، ألا وهو القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990. يعبر هذا القانون عن إعادة صياغة شاملة لهيكل النظام النقدي، بما في ذلك النظام البنكي، ووظائفه وآليات عمله. حيث كان الأساس الذي قام عليه هذا القانون يتمثل في وضع النظام البنكي في قلب العملية الاقتصادية التي تقوم على أساس قواعد السوق وآلياته.

ارتكز هذا الإصلاح النقدي على مبادئ أساسية تشكل قطيعة مع النظام الاقتصادي والنقدي السابق وتجعله يستجيب إلى هذا الأساس الأخير. تتمثل هذه المبادئ في:

- الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
- وأخيرا، إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعتها في النظام النقدي.



وقد ترتب عن هذه المبادئ جملة من النتائج الحاسمة التي تؤسس للنظام النقدي الوطني الجديد. يمكن ذكر أهم هذه النتائج فيما يلي:

- استقلال القرار المتعلق بالتمويل عن القرارات الحقيقية المتعلقة بحقل الاستثمار والإنتاج والتوزيع؛

- استقلال القرار النقدي من تبعيته إلى القرارات الاقتصادية الأخرى (العينية)، وهو ما يجعل السياسة النقدية تستعيد دورها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي وبهيئ الظروف كي تلعب هذا الدور بشكل فعال؛

- استعادة البنوك لوظائفها التقليدية خاصة في مجال منح القرض الذي لم يعد يتم وفقا لقواعد إدارية بل يقوم على أساس علاقات تعاقدية لا تميز بين المؤسسات حسب وضعها القانوني (مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة).

- في مقابل ذلك، تراجع دور الخزينة في مجال التمويل وإعادة الاعتبار للبنك المركزي في هرم النظام النقدي، وهو ما يؤدي مبدئيا إلى الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية (والاقتصادية الكلية بشكل عام) التي تنتج عن المالية العمومية.

ترافق صدور وتطبيق قانون النقد والقرض بإدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية ذات الأثر البالغ على أداء النظام النقدي من جهة ودور السياسة النقدية من جهة ثانية. ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات في طائفتين: إصلاحات متعلقة بالأسعار وأخرى متعلقة بالأسواق.

فيما يخص الطائفة الأولى، أي الإصلاحات المتعلقة بالأسعار، يتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- قصد استعادة دورها في اتخاذ القرار الاقتصادي وتخصيص الموارد، تم إدخال إصلاحات على نظام الأسعار النسبية. وقد تم الانتقال تدريجيا في هذه الإصلاحات انطلاقا من إدخال نظام جديد للأسعار (1989) ثم التقدم التدريجي في تحرير تكوّن

الأسعار النسبية وإلغاء نظم الإعانات المختلفة خلال النصف الأول من سنوات 1990، لكي يتم استكمال هذه العملية في سنة 1994.

- تحرير تكوّن معدل الفائدة الذي تم على مرحلتين رئيسيتين. فقد تم البدء أولاً في تحرير معدلات الفائدة الدائنة (ماي 1990) ليتم الانتقال إلى تحرير معدلات الفائدة المدينة الذي جرى بشكل تدريجي بسبب حساسيته في ظل ظرف صعب كان يعيشه الاقتصاد الوطني على مستوى ندرة الموارد المالية من جهة وتنامي الحاجة إلى التمويل من جهة ثانية. وقد تم الانتهاء من التحرير الكامل لمعدلات الفائدة المدينة في سنة 1995.

- تخفيف القيود في مجال تحديد سعر صرف الدينار وفق رزنامة متدرجة زمنياً وموضوعياً، حيث شهدت سنة 1994 اعتماد نظام جديد لتحديد سعر صرف الدينار يعرف بنظام "التعويم الموجه"، والذي يعتبر نظاماً وسطياً بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المعموم (المرن). كما شهدت سنة 1997 قبول الجزائر لترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي الذي استكملت بموجبه مساره نحو ضمان قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية.

- تخفيف القيود المفروضة على نظام الأجور حيث أصبحت هذه الأخيرة تتحدد في القطاع الاقتصادي في إطار اتفاقيات عمل جماعية.

أما فيما يخص الطائفة الثانية، أي تلك المتعلقة بالأسواق، تجدر الإشارة على وضع سوقين ذوي أهمية بالغة من زاوية السياسة النقدية.

- السوق النقدية التي أتى تأسيسها لتكريس دور الآليات النقدية في ضبط الوضع النقدي العام للاقتصاد الوطني. تم تأسيس السوق النقدية في 1989 ولكن تأطيرها وتنظيم آليات عملها وفقاً لقواعد قانون النقد والقرض تم إدخالهما في سنة 1991 (نظام بنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق

النقدية). تشكل السوق النقدية إطارا جديدا ملائما لإدارة السياسة النقدية بأدوات سوقية انطلاقا من صفة المقرض الأخير التي تميز بنك الجزائر كأبي بنك مركزي آخر.

- سوق الصرف بين البنوك التي تم تأسيسها في 1995 (نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995). يعتبر تأسيس سوق الصرف تحولا نوعيا في نظام الصرف الوطني على أساس أن سعر صرف الدينار مقابل العملات حرة التحويل يتم تحديده في سوق الصرف بين البنوك. إن تأسيس سوق الصرف الذي ترافق مع تخفيف القيود على تحديد سعر الصرف يعطي لهذا الأخير دورا متناميا في امتصاص الصدمات الخارجية وإتمام عمليات التعديل الضرورية في ميزان المدفوعات. ويؤدي مثل هذا الأمر إلى إضفاء المزيد من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية باتجاه تحقيق الأهداف الداخلية.

#### 4. السياسة النقدية على ضوء هذا الإصلاح

هيا هذا الإصلاح الأرضية لممارسة السياسة النقدية بمفهومها الكلاسيكي. فقد أصبح بنك الجزائر مسؤولا مسؤولية كاملة عن إدارة السياسة النقدية في إطار نموذج نقدي تخلص من تبعيته للخطة. إلا أن ممارسة هذه السياسة النقدية لم تكن يوما سهلة ولا مكتملة نتيجة للظروف التاريخية والتنظيمية التي عاشها الاقتصاد الوطني في المرحلة السابقة. ولذلك تدرجت هذه الممارسة وتطورت مع تطور الوضع الاقتصادي العم للبلاد وتطور الإصلاحات في حد ذاتها. بناء على هذا الأساس، يمكن تشريح تطور السياسة النقدية في مرحلة الإصلاحات في مراحل ثلاثة أساسية: المرحلة الممتدة من الشروع في الإصلاحات (أي سنة 1990) ولغاية سنة 1994، بينما تبدأ المرحلة الثانية من سنة 1994 إلى 2001 في حين تبدأ المرحلة الثالثة من 2001 ولغاية اليوم.

#### 1.4. السياسة النقدية من 1990 إلى 1994

تميزت هذه المرحلة بميزتين أساسيتين:

- التقدم في إجراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تستهدف تغيير آليات أداء الاقتصاد الوطني؛

- وجود النظام البنكي الوطني في حالة ضائقة مالية جد حادة، كما يعكسها تراكم هام للديون غير الناجعة على مؤسسات القطاع العام. وقد ترافق ذلك مع تراجع حاد في إيرادات العملة الصعبة، مما جعل الاقتصاد الوطني يعمل في ظل تعايش أزمة مالية داخلية وخارجية.

حاولت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة السعي إلى ضمان استمرار تمويل الاقتصاد الوطني في ظل العمل على تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار النقدي. وعليه أصبح التحكم في تطور الأسعار يشكل انشغالا هاما للسياسة النقدية يتم التعاطي معه في ظل ظروف متباينة لوضع الاقتصاد الوطني تولدت عن الاختلالات الموروثة عن مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد.

استهدفت السياسة النقدية في سنة 1990 التخفيف من تسارع التضخم (décélération de l'inflation) في ظل التطهير المالي الكلي لمحافظ البنوك، بينما كانت تستهدف في سنة 1991 التحكم في التضخم في ظرف التثبيت الاقتصادي (stabilisation économique)، واستهدفت في سنة 1992 التخفيف من وتيرة التضخم في ظل ارتفاع التكاليف الداخلية (الأجور، ...) ومواصلة تحرير تكوّن الأسعار النسبية في حين عملت في سنة 1993 على تحقيق نفس الهدف في ظل جهود ترمي إلى التحكم في التكاليف الداخلية، وتثبيت الأسعار النسبية والتثبيت النسبي لمتوسط سعر الصرف (Banque d'Algérie, 1994).

وهكذا فإن التركيز على تحقيق استقرار الأسعار يهدف في المقام الأول إلى منع انفلات التضخم تبعا لعملية تحرير الاقتصاد الوطني التي تؤدي إلى إطلاق العنان أمام الاختلالات المتراكمة في المرحلة السابقة (مرحلة التسيير الإداري للاقتصاد)، كما يهدف في المقام الثاني إلى محاولة خلق الوضع الملائم على المستوى النقدي الذي يسمح بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في ظروف مناسبة.

من زاوية الوسائل، تم اللجوء في هذه المرحلة إلى استعمال الوسائل المباشرة (تأطير مباشر للقروض للاقتصاد، تسقيف اللجوء إلى إعادة الخصم لدى بنك الجزائر) بالنظر إلى حدة الضائقة المالية للبنوك وهشاشة الوضع المالي للمؤسسات بالإضافة إلى عمق الاختلالات النقدية على المستوى الكلي. وقد تم تدريجيا تخفيف استعمال هذه الوسائل تماشيا مع تطور الوضع الاقتصادي نتيجة تقدم الإصلاحات واتساع نطاق تحرير الاقتصاد. فقد تم ابتداء من سنة 1992 إلغاء تسقيف القروض التي تمنحها البنوك التجارية، تبعه الشروع ابتداء من سنة 1993 في إعادة توجيه جزء هام من إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم إلى السوق النقدية.

#### 2.4. السياسة النقدية من 1994 إلى 2001

كانت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة تهدف إلى مكافحة التضخم المرتفع عن طريق اتباع سياسة تقييدية لامتناع فائض الطلب نظرا لمعدل التضخم المرتفع خلال هذه الفترة. وقد ترافق ذلك مع قيام الجزائر بتطبيق برنامج لتثبيت الاقتصاد الكلي (أفريل 1994 - مارس 1995) متبوعا ببرنامج للتعديل الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998) استهدف أساسا تحرير الاقتصاد. وقد تم النجاح عموما في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات متدنية، حيث انخفض هذا المعدل من 29,04% و 29,78% في 1994 و 1995 على التوالي إلى 5,7% في 1997 و 2,64% في 1999 ثم إلى 0,34% في 2000، وهو أدنى معدل منذ الإصلاح النقدي لعام 1990.

من زاوية الوسائل، تميزت هذه الفترة بالمرور إلى استعمال الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، لاسيما العمليات في السوق النقدية، في ظل استمرار مشاكل السيولة البنكية. اتبع في عملية المرور إلى استعمال الوسائل غير المباشرة نهجا متدرجا، وكان التركيز منصبا حول تدعيم عملية إدارة السياسة النقدية بتنشيط آليات السوق النقدية عبر اعتماد الأدوات التالية:

- نظام مناقصات القروض عبر نداءات العروض (تعليمة بنك الجزائر رقم 28/95 المؤرخة في 1995/04/22)، وقد جاءت هذه الوسيلة لتعويض عملية إعادة الخصم بصفقتها مصدرا رئيسيا للتزود بالسيولة. وقد شكلت ابتداء من تاريخ اعتمادها الوسيلة الرئيسية لتزويد النظام البنكي بالنقد المركزي. وقد تم الاستمرار في استعمال إعادة الخصم كوسيلة للضبط ولكن في إطار منطوق جديد؛

- اتفاقيات إعادة الشراء (prise en pension) لاسيما لفترات 24 ساعة و07 أيام؛

- التدخل بواسطة عمليات التعديل الدقيق (réglage fin). بالنسبة لهذه الوسيلة، يتعلق الأمر في المقام الأول بتدخل بنك الجزائر بواسطة عمليات منتظمة ومضبوطة لمدة 24 ساعة لامتناس السيولة الضرورية أو ضخها وهو ما يسمح بالتحكم في معدل الفائدة اليومي ويتعلق في المقام الثاني بشراء سندات عمومية في السوق الثانوية تقل مدتها المتبقية لغاية تاريخ الاستحقاق عن 06 أشهر و/أو سندات خاصة مقبولة في عمليات إعادة الخصم أو في عمليات التسيقات؛

- إلغاء التسقيف المفروض على معدلات الفائدة في السوق النقدية بين البنوك والذي يجعل منها تتحدد بشكل حر في إطار عمليات تفاوضية.

فضلا عن ذلك، فقد تم إدخال نظام الاحتياطي الإجمالي كوسيلة غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية (تعليمة بنك الجزائر رقم 94-16 المؤرخة في 1994/04/09).

### 3.4. السياسة النقدية من 2001 إلى الآن

من زاوية السياسة النقدية، تميزت هذه المرحلة في بدايتها بظهور عنصرين هامين هما:

- تغيير الإطار المؤسسي المتمثل في قانون النقد والقرض. تم هذا التغيير على مرحلتين. كانت الخطوة الأولى، التي جاءت في سنة 2001 (القانون 01-01 المؤرخ في 26 فيفري 2001)، محدودة من حيث المدى الذي أخذته ولكنها كانت هامة من حيث الموضوع الذي مسته، حيث تم إلغاء العهدة بالنسبة للمحافظ ونوابه وجعلها مفتوحة مع ما يمكن أن يترتب على مثل هذه الخطوة على استقلالية السلطة النقدية وبدرجة أقل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض (السلطة النقدية) مع توسيع تشكيلته البشرية من 07 أعضاء إلى تسعة أعضاء. جاء التغيير الثاني في سنة 2003 (القانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003) ليعيد صهر قانون النقد والقرض بشكل شبه كامل مع محافظته على القواعد الأساسية التي تضمنها نص 1990 وتعديل 2001.

- تحول الاقتصاد الوطني من وضع النقص الحاد في السيولة الذي ميز معظم سنوات 1990 إلى حالة فائض السيولة التي تحولت إلى حالة هيكلية اعتبارا من سنة 2001، مما انجر عنه تجاوز النظام البنكي لوضعية الضائقة المالية التي كان يعيشها خلال سنوات 1990. نتج هذا التحول الجديد على إثر التحسن الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية الذي أدى إلى تدفق صافي للأصول الخارجية إلى الاقتصاد الوطني. وعليه برزت ظاهرة نقدية جديدة تتمثل في المكانة التي ما فتئت تأخذها الأصول الخارجية في مجال إصدار النقود التي أضحت تشكل اعتبارا من سنة 2005 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر. ويشكل هذا الأمر تحولا نوعيا هاما ليس من شأنه أن يُسهل إدارة السياسة النقدية بالنظر إلى الطابع المستقل للأصول الخارجية كمصدر للإصدار النقدي.

إن تزامن العودة إلى السيطرة على التضخم التي تم تحقيقها مع نهاية سنوات 1990 مع بروز هذه الظاهرة النقدية الجديدة ضاعف من مسؤولية بنك الجزائر في مجال التحكم في التضخم (أو بالأحرى استقرار الأسعار). على إثر ذلك، ظهرت الحاجة إلى تكييف وسائل السياسة النقدية، حيث قام مجلس النقد والقرض بتعزيز الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية عبر إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري اعتباراً من فيفري 2001 (تعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 2001/02/11)، وإدخال استرجاع السيولة (آلية جديدة لامتناس السيولة) اعتباراً من أفريل 2002 والتسهيل الهامشي للودائع اعتباراً من جوان 2005. وقد كان الهدف الأساسي (ولا يزال) يتمثل في امتناس فائض السيولة في السوق النقدية البينية للبنوك قصد منع معاودة ظهور التضخم.

في سياق ذلك، دأب بنك الجزائر منذ بداية سنوات 2000 على تكريس ممارسة هامة في مجال إدارته للسياسة النقدية عبر الأهمية التي ما فتئ يوليها لتسيير التضخم رغم عدم إشارة الإطار المؤسسي صراحة لمثل هذا الأمر (المادة 35 من الأمر رقم 03-11). تحاكي هذه التجربة إستراتيجية استهداف التضخم، إذ اعتاد بنك الجزائر في هذا الإطار على تحديد هدف للتضخم على المدى المتوسط يتراوح بين 3% و4% حسب السنوات. وقد أدى تعديل الإطار المؤسسي (قانون النقد والقرض) مجدداً في سنة 2010 إلى جعل استقرار الأسعار هدفاً صريحاً للسياسة النقدية في الجزائر (المادة 35 من قانون 03-11 المعدلة بواسطة الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010)، وهو ما يعد تطوراً نوعياً يعبر عن إجماع المجتمع حول استقرار الأسعار كرهان يعني كل فئات المجتمع وكل الأعوان الاقتصاديين. ويؤدي هذا الأمر إلى مضاعفة أهمية السياسة النقدية كآلية مفضلة للضبط الكلي.

وعلى الرغم من أن ممارسة إستراتيجية استهداف التضخم بقي في جوهره عملية هامشية بالنظر إلى الخصائص الجوهرية لهذه الإستراتيجية المعبر عنها بواسطة النظرية والممارسة العالمية، فإن معاودة ظهور التضخم في هذه السنوات الأخيرة يمكن أن



يكون أمرا ضاغطا للعبور نحو ممارسة حقيقية لإستراتيجية استهداف التضخم وذلك بتناول كل جوانبها والأخذ بها لاسيما فيما يتعلق بالتنبؤ بالتضخم وكذلك التنبؤ بتطور السلوك النقدي للأعوان الاقتصاديين. وقد يكون مثل هذا الأمر من العوامل التي تضغط باتجاه تعميق ممارسة وإدارة السياسة النقدية في الجزائر.

ختاما لدراسة تطور السياسة النقدية خلال هذه المرحلة، يمكن القول أن إصلاح النظام النقدي على ضوء صدور قانون النقد والقرض قد غير كثيرا من المفاهيم التي تحكم أداء الاقتصاد الوطني كما غير النظرة فيما يتعلق بإدارة السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص. فقد تم إدخال الأدوات الأساسية التي تسمح بإدارة الشأن الاقتصادي وفق قواعد تقترب من قواعد السوق. وقد تم تعزيز دور السياسة النقدية في عملية الضبط الاقتصادي خاصة بإبعاد الخزينة عن مركز نظام التمويل وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر كهيئة مسؤولة عن إدارة هذه السياسة النقدية وفق القواعد المعروفة في هذا المجال. إلا أن التطور النوعي في هذا المجال لا زالت تكبحه الكثير من المسائل التي لم يتم الفصل فيها في إطار عملية التحول الاقتصادي التي تم إنجازها. وفي الواقع، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للاقتراب من المنظومة المعيارية العالمية في مجال السياسة النقدية منها ما هو مرتبط بمسائل تنظيمية للاقتصاد، ومنها ما هو مرتبط بإصلاح السياسة الاقتصادية ودور مختلف المؤسسات والهيئات فيها، ومنها ما هو مرتبط بمسائل تقنية مرتبطة بمضامين السياسات وأدواتها.

## 5. ملاحظات ختامية

بعد بناء مؤسسات النظام المالي الوطني بعد الاستقلال والشروع في تنفيذ برامج واسعة ومكثفة للتنمية في مختلف أوجهها، عملت الدولة على تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك الموارد المالية، لإنجاح استراتيجية التنمية المرسومة. وانطلاقا من جوهر وفلسفة التنمية المعتمدة، كانت السياسة النقدية خلال سنوات طويلة تختزل في عملية الإصدار

النقدي لأغراض تمويل برامج التنمية، خاصة من خلال الدور الذي لعبته الخزينة العمومية كهيئة أساسية متسببة في هذا الإصدار.

وقد ترافق ذلك مع صلابة الدوال السلوكية الأساسية في الاقتصاد (الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة) التي كان من المفروض أن تشكل آلية الضبط الأساسية لأداء الاقتصاد الوطني سواء على مستوى دائرته الحقيقية أو على مستوى دائرته النقدية. وقد نتج عن ذلك تراكم عميق للاختلالات المالية والنقدية في الاقتصاد وصلت به إلى حالة من التعثر الشامل.

وقد استدعى هذا الأمر القيام بإصلاحات هيكلية عميقة على مستوى تنظيم وأداء الاقتصاد الوطني كانت تستهدف إعادة تنشيط الاقتصاد ورفع فعاليته عبر إعادة الاعتبار لقانون القيمة باعتماد آليات السوق في أداء الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تم إدخال إصلاحات عميقة على هيكل النظام النقدي وآليات أدائه.

عملت هذه الإصلاحات التي تم إدخالها على آليات أداء النظام الاقتصادي من جهة وعلى هيكل النظام النقدي وآليات عمله من جهة ثانية على إعادة الاعتبار للمؤسسات النقدية والبنكية زاد معها دور وأهمية السياسة النقدية في عملية الضبط الاقتصادي. وقد شهدت السنوات التي تلت صدور قانون النقد والقرض الانتقال إلى ممارسة وإدارة السياسة النقدية وفق قواعد وأصول منسجمة مع المهمة الأساسية المنوطة بها.

إلا أن ذلك لم يصل بعد إلى المرجعية المعيارية العالمية في هذا المجال لأسباب متعددة منها ما هو مرتبط بهيكل النظام الاقتصادي وتصميمه ومنها ما هو مرتبط بمسألة توزيع السلطة الاقتصادية بين مختلف مراكز ومؤسسات القرار الاقتصادي في البلد. ويتطلب مثل هذا الأمر تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والبنكية.

## المراجع

- ابن أشنهو، عبد اللطيف (1982): التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- لطرش، الطاهر (2013): الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- Banque d'Algérie (1994) : Politique monétaire en Algérie, réalités et perspectives, rapport contextuel.
- Benissad, M. E. (1979): Economie du développement de l'Algérie, 2<sup>ème</sup> édition, OPU, Alger.
- Dornbusch, R. & Edwards, S. (1990) : Macroeconomic populism, Journal of Development Economics, Vol. 32, Issue 2. pp. 247-277.
- Latreche, Tahar (2007) : Mutation du système Bancaire national : Actions pour l'amélioration, Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale No. 2, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger ;
- Melbouci, L., 2008. Le modèle des entreprises publiques algériennes, échec ou fin de mission ? Editions El-Amel, Tizi-Ouzou.
- Stiglitz, E. Joseph (2002): Globalization and its discontents, W. W. Norton & Company.

